



(SPAM)



## 1.

الرسائل الاحتمامية<sup>1</sup> (SPAM) تمثل إزعاجا و تهديدا رئيسيا لبنية الانترنت و البنية التحتية للاتصالات والتطبيقات ومستخدمي الكمبيوتر و خصوصا مستخدمي الانترنت.

أدركت العديد من المنظمات / الهيئات / فرق العمل الإقليمية والدولية مشاكل الرسائل الاحتمامية و اتخذت بناء على ذلك خطوات للتعامل مع المشاكل والقضايا الناتجة عن هذه الرسائل.

الرسائل الاحتمامية تستخدم في المملكة لأسباب خبيثة منها التزوير والاحتيال (Phishing) و نشر الفيروسات. لا توجد أي قوانين لمحاربة الرسائل الاحتمامية أو مسبباتها. و لكن هنالك عدة تشريعات والتي من الممكن تطبيقها على الرسائل الاحتمامية ومنها قانون مكافحة الجرائم الالكترونية ونظام التعاملات الالكترونية ونظام جرائم المعلوماتية والانترنت والحاسب الآلي الخ.

و الآن، ترغب هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات في تأسيس الهيكلية التنظيمية للمملكة لتنظيم جميع الأبعاد المتعلقة بالرسائل الاحتمامية في المملكة.

تتمثل الأهداف العامة للهيكل التنظيمي لمكافحة الرسائل الاحتمامية في النقاط التالية:

- الحد من انتشار الرسائل الاحتمامية في المملكة.
- ضمان موافقة مستلمي الرسائل على استقبال الرسائل المرسله.
- ضمان سهولة إرسال الرسائل الشرعية بين الأطراف الموافقة.
- ضمان قدرة المؤسسات التجارية ذات المنتجات والخدمات المشروعة على الاستمرار في استخدام الرسائل الالكترونية لخدمة التجارة الالكترونية.
- ضمان دعم البنية التحتية للانترنت والاتصالات القيم الثقافية والاجتماعية في المملكة.

هذه الوثيقة تعرض قائمة المبادئ الرئيسية التي يتعين استخدامها لتطوير الهيكلية التنظيمية الخاصة بمكافحة الرسائل الاحتمامية والعناصر التابعة لها في المملكة العربية السعودية.

وكجزء من تطوير الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمامية بالمملكة العربية السعودية، تم إجراء دراسة على إجراءات الدول الأخرى بالإضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة لتحديد الممارسات المثلى العالمية. وقد

تم اختيار تسعة دول وإحدى عشرة منظمة دولية و عدة مبادرات في دراسة مسحية دولية مرجعية تهدف إلى تحديد تفاصيل الممارسات المثلى الواجب تطبيقها في المملكة العربية السعودية. تمت أيضا مراجعة التشريعات والأنظمة والبرامج التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية واستراليا وكندا وبيرو وماليزيا وبلجيكا وسنغافورة. علاوة على ذلك، تم إجراء دراسة مفصل للمنظمات الدولية ذات العلاقة بالرسائل الاحتمامية و منها: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و فرق العمل المعنية بإدارة الانترنت، MAAWG، APWG، APEC TEL Working Group، و اتفاق سيول ملبورن لمكافحة الرسائل الاحتمامية، وخطة عمل لندن، و فريق هندسة الانترنت، ومقدمي خدمات البريد الالكتروني، و SPAMHAUS.

كما تم أيضا تقييم الوضع الحالي للتشريعات والأنظمة في المملكة فيما يتعلق بالرسائل الاحتمامية و تحديد الفرص المناسبة لتعزيز الأنظمة المتعلقة بالرسائل الاحتمامية.

نتيجة إلى كل ذلك، ترغب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن يتم اعتماد نهج شامل متعدد الجوانب لمكافحة الرسائل الاحتمامية في المملكة العربية السعودية ضمن هيكلية شاملة موحدة. هذه الهيكلية التنظيمية سوف تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- مخرجات دراسة شاملة للتشريعات الموجودة في المملكة والمتعلقة بالرسائل الاحتمامية.



- مخرجات دراسة شاملة لممارسات الدول والمنظمات الدولية مثل الهياكل التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية المطبقة في دول مختلفة والتوصيات المقدمة من المنظمات الدولية المشاركة في مكافحة الرسائل الاقتحامية.
- ضمان احترام القيم الدينية والثقافية والاجتماعية في المملكة.
- وللبدء في تطوير الهيكل التنظيمي لمكافحة الرسائل الاقتحامية في المملكة، فإن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات واستشاري المشروع عملوا على تطوير مجموعة من المبادئ. هذه المبادئ طورت استنادا إلى ما يلي:
- تقييم شامل للممارسات المثلى في مكافحة الرسائل الاقتحامية في الأنظمة الدولية الأخرى .
- مراجعة شاملة للقوانين واللوائح التنفيذية الحالية ذات العلاقة في المملكة.
- مراجعة استشارية ومتكررة مع صناع القرار في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وعدد من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وعدد من الشركات الوطنية ذات العلاقة والفريق العامل على الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية واللجنة التوجيهية للمشروع.



## 2.

تدعو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات جميع أفراد العموم، سواء في المملكة أو في الخارج، بما في ذلك الأفراد والمنظمات العامة، والهيئات التجارية للمشاركة في طلب المرئيات الخاص بمكافحة الرسائل الاحتمامية (SPAM).

ان طلب مرئيات العموم هذا يهدف إلى تزويد الأطراف المعنية بفرصة لتقديم آرائهم لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات فيما يخص المبادئ الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمامية ومساعدة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في صياغة قراراتها النهائية بشأن المبادئ العامة المقترحة والمنصوص عليها في هذه الوثيقة.

سيتم نشر مسودة مشروع مبادئ الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمامية وذلك بغرض طلب مرئيات العموم.

تدعو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الأطراف المهتمة إلى تقديم آراء مفصلة حول القرارات المدرجة في هذه الوثيقة. كما انه ينبغي دعم هذه الآراء إلى أقصى حد ممكن بالحجج مع توضيح المنطق والمبررات والبيانات والمقاييس والتحليل.

كما انه يرجى من الأطراف أثناء تقديم التعليقات، الإشارة إلى رقم الباب والفصل المعني بتعليقاتهم.

نرجو من المشاركين أيضا التكرم بتحديد تفاصيل اتصال متكاملة بما في ذلك الاسم والعنوان ورقم الهاتف.

إن وثيقة طلب المرئيات هذه و جميع الردود عليها ليست ملزمة لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما تعتبر جميع الردود ملكا لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

إن جميع الردود على طلب مرئيات العموم هذا ينبغي تسليمها إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (في شكل مايكروسوفت وورد) في موعد أقصاه 14/ رمضان/ 1428 هـ إلى أي من العناوين الآتية:

1. البريد الإلكتروني: [SPAMsurvey@citc.gov.sa](mailto:SPAMsurvey@citc.gov.sa)

2. مناقلة باليد أو عن طريق البريد (نسخة إلكترونية و نسخة مطبوعة) إلى : مكتب المحافظ

– القائمة

3.

الرئيسية

| مواضع المعلومات التفصيلية | المبدأ  | المتطلبات                                     |
|---------------------------|---|---|
| 4.1.1                     | <p>سيتم اعتماد قاعدتي "الموافقة الضمنية" و"الموافقة المستنتجة" في الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية (أي السماح بالمراسلة بين طرفين دون إذن صريح مسبق في حالة وجود علاقة ضمنية أو مستنتجة قائمة بينهما)</p> <p>أما القاعدة الأساسية والتي سيتم تطبيقها في عموم الأحوال فستعتمد قاعدة "افتراض عدم الموافقة" مع وجوب الحصول على الإذن الصريح المسبق قبل المراسلة</p>                         | الموافقة                                      |
| 4.1.2                     | <p>إن تعريف الرسائل الاحتمالية سينتهج نهجا مرنا ومستقلا عن التقنيات</p>   | النهج المستقل عن التقنيات                     |
| 4.1.3                     | <p>تعريف الرسائل الاحتمالية سوف يشمل فقط الرسائل التي تتضمن احد الخصائص التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الرسائل غير المطلوبة ذات السمة التجارية</li> <li>• الرسائل غير المطلوبة والمعارضة للقيم السائدة في المملكة</li> </ul>   | محتوى الرسائل الاحتمالية                      |
| 4.1.4                     | <p>تعريف الرسائل الاحتمالية سوف يستند على إرسال رسالة واحدة غير مطلوبة (أي أن رسالة واحدة فقط غير نظامية تكفي لتفعيل الجزاءات، ولا يجب إثبات تكرار إرسال الرسالة ذاتها)</p>   | مجموعة من الرسائل، أو رسالة واحدة             |
| 4.1.5                     | <p>استنادا إلى القرارات السابقة، فإن معايير الرسائل الاحتمالية ستشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أي رسالة إلكترونية غير مطلوبة ذات مضمون تجاري أو معارض للقيم السائدة في المملكة ترسل دون موافقة مسبقة من خلال وسائط الاتصال الإلكترونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البريد الإلكتروني والهواتف، والرسائل القصيرة، والفاكس، والبلوتوث والرسائل الفورية الشبكية.</li> </ul> | تحديد معايير للرسائل الاحتمالية               |
| 4.1.6                     | <p>المعايير اللازمة لتحديد ما إذا كانت الرسالة الإلكترونية المرسلة قانونية ستكون على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يجب الحصول على موافقة مسبقة لإرسال الرسائل</li> <li>• يجب أن تتضمن الرسالة المرسلة طريقة فعالة وميسرة لإلغاء الاشتراك</li> <li>• يجب أن تتضمن الرسالة المرسلة معلومات صحيحة وفعالة وكافية عن المرسل كالبريد الإلكتروني أو رقم الهاتف</li> </ul>       | المعايير التي تحدد الرسائل التجارية القانونية |



|        |   |  |
|--------|---|--|
| 4.1.7  | قوانين مكافحة الرسائل الإقتحامية ستطبق على جميع الرسائل المرسلة من المملكة أو المرسلة إلى داخل المملكة من قبل أشخاص سعوديون مقيمون في الخارج.<br>مع مراعاة الطابع الدولي للرسائل الإقتحامية:  | الرسائل الإقتحامية المرسلة من أو المستلمة داخل السعودية      |
| 4.1.8  | تقع المسؤولية وطائلة العقوبة على المرسل بالإضافة إلى كل مروج أو مستفيد إلحاقى من أشخاص حقيقين أو اعتباريين استفاد بمعرفة مسبقة  | حدود المسؤولية   |
| 4.1.9  | المؤسسات والهيئات الحكومية ستكون معفاة عند إرسال رسائل لأغراض رسمية   | الإعفاءات  |
| 4.1.10 | يمنع استخدام التركيب العشوائي للعناوين الإللكترونية بجميع أشكاله (أي صناعة قوائم مراسلة عشوائية بغض النظر عن الآلية المتبعة في جمعها)   | التركيب العشوائي و برامج تجميع العناوين الإللكترونية         |
| 4.1.11 | • يحق فقط للجهة الرسمية التنفيذية رفع دعوى على مرسلي الرسائل الإقتحامية<br>• يحق للأشخاص والمنظمات اللجوء إلى القضاء في حال تعرضهم لضرر أو خسارة ناتجة عن الرسائل الإقتحامية  | حق رفع قضايا التعويض \ التصرر                                |
| 4.1.12 | يمنع استخدام عناوين المراسلة الإللكترونية للأفراد والمؤسسات في المملكة (مثل عناوين البريد الإللكتروني، وأرقام الهاتف المحمول، وعناوين البلوتوث، وأرقام الفاكس، وأسماء المحادثة الفورية، الخ) لأغراض أخرى غير تلك التي من أجلها تم جمعها من الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين | الخصوصية   |
| 4.1.13 | العقوبات ستقرض على انتهاك تشريعات مكافحة الرسائل الإقتحامية بموجب اللوائح والقوانين الساندة   | العقوبات   |
| 4.2.1  | سوف تكون هناك جهة واحدة حصرية مسؤولة عن فرض التشريعات الخاصة بمكافحة الرسائل الإقتحامية   | توزيع صلاحيات السلطة القضائية                                |
| 4.2.2  | سوف تكون هناك جهة واحدة حصرية في المملكة العربية السعودية مسؤولة عن التنسيق والاتصال الدولي لجميع الأنشطة الدولية الخاصة بالرسائل الإقتحامية  | المؤسسة المركزية- قضايا دولية                                |
| 4.2.3  | إن المركز الوطني الإرشادي لآمن المعلومات في هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات سيزود مقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي الخدمات بانتظام بقائمة بالعناوين الإللكترونية لكبار المخالفين والمعروفين بإرسال كميات كبيرة من الرسائل الإقتحامية  | المركز الوطني الإرشادي لآمن المعلومات ونشر "القوائم السوداء" |
| 4.2.4  | سوف تكون هناك جهة اتصال واحدة حصرية لتلقي البلاغات عن جميع الرسائل الإقتحامية في المملكة العربية السعودية   | النقطة الموحدة لاستلام الشكاوي عن الرسائل الإقتحامية         |
| 4.2.5  | ستمح الجهة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ قانون مكافحة الرسائل الإقتحامية الصلاحيات اللازمة للتحقيق  | سلطة التحري  |
| 4.2.6  | ستنحصر صلاحية محاكمة المخالفين في جهة واحدة حصرية   | المقاضاة   |

|       |   |  |  |
|-------|---|--|--|
| 4.3.1 | <ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم تحرير لائحة ضوابط سلوكية ذات صلة بالرسائل الاقترامية لجميع مقدمي خدمات الانترنت والمسوقين الالكترونيين</li> <li>من المفضل أن تكون لائحة الضوابط السلوكية إلزامية لهذه الجهات</li> <li>سيتم تشجيع مقدمي خدمات الجوال على التوقيع على لائحة الضوابط السلوكية المقدمة من GSMA</li> </ul> | لائحة الضوابط السلوكية اللازم إتباعها        |  |
| 4.4.1 | <p>هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سستعمل مسؤولية ضمان استمرار برامج التوعية وسوف تتاح تلك البرامج لجميع أصحاب الشأن من مستخدمين وأصحاب العمل، مسؤولي التسويق الالكتروني، ومقدمي الخدمات</p>  | حملات التوعية والتعليم                       |  |
| 4.5.1 | <p>سوف تتأكد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأن برنامجا شاملا لقياس وضع الرسائل الاقترامية قد تم إعداده وأن يتم تقديم تقارير عنه بشكل منتظم</p>  | برنامج قياس الرسائل الاقترامية               |  |
| 4.6.1 | <p>المملكة العربية السعودية سوف تتعاون وتشارك بفعالية مع جميع المؤسسات التشريعية المعنية بمكافحة الرسائل الاقترامية و مع هيئات تبادل المعلومات ذات العلاقة</p>  | المشاركة في المنظمات و هيئات تبادل المعلومات |  |

بالإضافة الى مبادئ الهيكلية المذكورة اعلاه، تود الهيئة طلب مرئيات العموم حول تسمية ال SPAM في اللغة العربية.  
الخيارات المطروحة هي

- الرسائل الاقترامية
- الرسائل العشوائية
- الرسائل الإغراقية
- الإغراقيات
- الغوغائيات
- الزبّد (اقتباسا من: "وأما الزبد فيذهب جفاء....")
- الغنائية (اقتباسا من: "بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل")
- الرسائل التطفلية
- خيار آخر:

علما بان الهيئة قد اختارت مبدئيا استخدام مصطلح الرسائل الاقترامية.

يرجى تقديم تعليقاتكم او مقترحاتكم لتسميات بديلة

في هذا الباب سيتم حصر قائمة بأبرز المبادئ الأساسية للهيكل التنظيمي لنظام مكافحة الرسائل الاحتمالية والتي سوف تستخدم في إعداد وتطبيق الهيكل الشامل.

## 4.1 (Regulatory Framework)

مبادئ الجزء التشريعي من الهيكلية التنظيمية تركز على تقديم تعريف للرسائل الاحتمالية كما يلي:

### 4.1.1 (Consent)

#### الموافقة الضمنية والمستنتجة

- سيتم اعتماد قاعدتي "الموافقة الضمنية" و"الموافقة المستنتجة" في الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاحتمالية (أي السماح بالمراسلة بين طرفين دون إذن صريح مسبق في حالة وجود علاقة ضمنية أو مستنتجة قائمة بينهما).

:

- جميع علاقات العمل القائمة.
- العلاقات الجديدة والمتأصل فيها ضمناً عمليات تبادل المعلومات عن طريق البريد الإلكتروني أو غيره من أنظمة المراسلة: مثل علاقة رب العمل، أو الأندية الخاصة، الخ.
- نشر العناوين الإلكترونية بوضوح تام، ما لم ينص على خلاف ذلك.

#### الموافقة الصريحة – افتراض عدم الموافقة (Opt-in)

- القاعدة الأساسية التي سيتم تطبيقها في عموم الأحوال ستعتمد قاعدة "افتراض عدم الموافقة" مع وجوب الحصول على الإذن الصريح المسبق قبل المراسلة.

هناك نموذجين من الموافقة الصريحة التي يمكن تقديمها للأفراد أو المنظمات التي تسعى لنقل الرسائل.

"افتراض عدم الموافقة (Opt-in)": لا بد من الحصول على إذن مسبق من مستلمي الرسائل قبل إرسالها.

"افتراض الموافقة (Opt-out)": لا يلزم الحصول على إذن مسبق من مستلمي الرسائل قبل إرسال الرسائل إليهم. علماً بأنه يحق للمستلم بعد استلام رسالة ما أن يمتنع عن تلقي المزيد من الرسائل من المرسل، مع إفادة المرسل بهذا القرار.

تماشياً مع الاتجاه الدولي السائد<sup>2</sup>، اعتمدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قاعدة "افتراض عدم الموافقة (Opt-in)"، باعتباره النهج الذي يحمي خصوصية الفرد وحقه في عدم تلقي المراسلات إلا بعد الحصول على الإذن الصريح المسبق. ستكون الشركات والمؤسسات مسؤولة عن الحفاظ على قوائم محدثة بالأفراد الذين "اختاروا القبول". كما على جميع الشركات والمؤسسات ذات العلاقة الالتزام

<sup>2</sup> الدول المتماشية مع أفضل الممارسات هذه تشمل: كندا وأستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة



باستقبال الحملات التفتيشية الدورية والاستجابة بسرعة للاستفسارات وتأمين ما يثبت الحصول على القبول المسبق.

## (Technology Neutral)

4.1.2

• إن تعريف الرسائل الاقتحامية سينتهج نهجا مستقلا عن التقنيات.

هناك مجموعة متنوعة من وسائط الاتصال التي قد يساء استخدامها في إرسال الرسائل الاقتحامية. إن التطور التقني المستمر قد يؤدي إلى ظهور وسائط اتصال جديدة أو تغيير طريقة عمل وسائط قائمة. التعريف التشريعي للرسائل الاقتحامية يمكن أن ينهج أحد النهجين التاليين:

- النهج الحاصر للتقنيات، أو
- النهج المستقل عن التقنيات.

إن النهج المستقل عن التقنيات لا يحدد التقنية الوسيطة المستخدمة في الإرسال، في حين أن النهج الحاصر للتقنيات يكون أكثر دقة ويشمل أنواع مختلفة من التقنيات كالبريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة، ورسائل الفاكس، والبريد الصوتي.

وعلى الرغم من أن بعض الممارسات المثلى القائمة في أنحاء العالم قد تبنت النهج الحاصر<sup>3</sup> للتقنيات، إلا أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات اختارت النهج المستقل عن التقنيات لتحديد الرسائل الاقتحامية وذلك لضمان التوافق مع السياسات الحالية المتبعة من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

## (Content)

4.1.3

• تعريف الرسائل الاقتحامية سوف يشمل فقط الرسائل التي تتضمن احد الخصائص التالية:

- 1. الرسائل غير المطلوبة ذات السمة التجارية.
- 2. الرسائل غير المطلوبة و المعارضة للقيم السائدة في المملكة.

• تعريف الرسائل الاقتحامية لن يشمل مضامين الرسائل التي تكون "غير مطلوبة وغير تجارية"، كالرسائل الدينية والسياسية الغير معارضة للقيم السائدة في المملكة.

الرسائل الإلكترونية الغير مطلوبة تتفاوت في مضمونها. فقد يكون المضمون تجاريا أو سياسيا أو دينيا أو معارضا للقيم السائدة في المملكة. تماثيا مع الممارسات الدولية السائدة<sup>4</sup> فإن الرسائل المعارضة للقيم السائدة في المملكة (على النحو المحدد في قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية) أو الرسائل التجارية "التي تزوج لمنتج أو خدمة من اجل الكسب المالي" تعتبر رسائل اقتحامية.

<sup>3</sup> الدول المتماشية مع أفضل الممارسات هذه تشمل: الولايات المتحدة و كوريا وكندا و استراليا والمملكة المتحدة و بلجيكا الخ

<sup>4</sup> الدول التي تماشى مع أفضل الممارسات هذه تشمل: الولايات المتحدة و كوريا وكندا و استراليا والمملكة المتحدة و بلجيكا و ماليزيا و برونو و سنغافورة



إن مضمون الرسائل المعارضة للقيم السائدة في المملكة، والخبثية، والجنائية معرفة بموجب قانون مكافحة الجرائم الالكترونية في المملكة. الغالبية العظمى من الرسائل الاقحامية التي ترسل حول العالم وفي السعودية تنتم بالطابع التجاري، أي إنها تروج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمنتج أو خدمة من أجل الكسب المالي المشروع أو غير المشروع. هذا النهج سيتناول الغالبية العظمى من الرسائل الاقحامية لتبسيط عملية التحقيق، ولتقليل الجهد المطلوب للتشريع والادعاء.

#### (Single / Bulk Messages)

4.1.4

• تعريف الرسائل الاقحامية سوف يستند على إرسال رسالة واحدة غير مطلوبة (أي أن رسالة واحدة فقط غير نظامية تكفي لتفعيل الجزاءات، ولا يجب إثبات تكرار إرسال الرسالة ذاتها).

الرسائل الاقحامية المرسله بالجملة (**Bulk Messages**) تعرف على أنها جميع عمليات المراسلة التي يتم من خلالها إرسال عدد كبير من رسالة موحدة إلى أشخاص لم يطلبوها أو يوافقوا على استقبالها. ولقد نصت بعض الممارسات المثلى في نطاق الهياكل التنظيمية الأخرى<sup>5</sup> على إن رسالة واحدة فقط يمكن أن تعتبر رسالة اقحامية إذا استوفت المعايير المعرفة.

في ضوء الممارسات المثلى الدولية، و لتبسيط عملية التحقيق و تحديد ما إذا كانت الرسالة اقحامية أم لا، فقد قررت هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات بأن أي رسالة غير مطلوبة سوف تعامل على أساس إنها رسالة اقحامية إذا استوفت المعايير المعرفة الأخرى.

#### (Defining Criteria of SPAM)

4.1.5

• استنادا إلى القرارات السابقة، فإن معايير الرسائل الاقحامية ستشمل:

• أي رسالة الكترونية غير مطلوبة ذات مضمون تجاري أو معارض للقيم السائدة في المملكة ترسل دون موافقة مسبقة من خلال وسائط الاتصال الالكترونية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الالكتروني والهواتف، الرسائل القصيرة، الفاكس، البلوتوث والرسائل الفورية الشبكية.

وجود تعريف واضح للرسائل الاقحامية سيبسط تطبيق القانون على الأفراد و الشركات ومزودي الخدمة، والمشرعين.

كما سبق ذكره في الأقسام السابقة (3.1.1 و 3.1.2 و 3.1.3 و 3.1.4)، فإن هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات عرّفت الرسائل الاقحامية كالتالي:

• أي رسالة تم استلامها سواء كانت تجارية غير مطلوبة أو معارضة للقيم السائدة في المملكة.

• بغض النظر عن عددها (رسالة واحدة أو مجموعة من الرسائل).

5 الدول التي تتماشى مع أفضل الممارسات هذه وتعتبر أن رسالة واحدة غير مرغوب بها تعبر رسالة اقحامية تشمل: كوريا وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا وماليزيا وبيرو

- وترسل عبر وسائط الاتصال الالكترونية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الالكتروني والهواتف، الرسائل القصيرة، الفاكس، البلوتوث، والرسائل الفورية. وبناء على هذه القرارات، بسّطت هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات تعريف الرسائل الاقحامية ليشمل الخصائص الثلاث التالية:

1. الرسائل الاقحامية هي رسائل غير مطلوبة (بغض النظر عن محتوى وعدد الرسائل المرسله).
2. الرسائل الاقحامية ذات المضمون التجاري أو المعارض للقيم السائدة في المملكة.
3. الرسائل الاقحامية التي تنتقل عبر وسائط الاتصال الالكترونية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الالكتروني، الرسائل القصيرة، البلوتوث، الفاكس، والرسائل الفورية.

#### 4.1.6 (Criteria for legitimate commercial messaging)

- المعايير اللازمة لتحديد ما إذا كانت الرسالة الالكترونية المرسله قانونية ستكون على النحو التالي:
- يجب الحصول على موافقة مسبقة لإرسال الرسائل.
- يجب أن تتضمن الرسالة المرسله طريقة فعالة وميسرة لإلغاء الاشتراك.
- يجب أن تتضمن الرسالة المرسله معلومات صحيحة وفعالة وكافية عن المرسل كالبريد الالكتروني أو رقم الهاتف.

لعدم إساءة استخدام وسائل التقنية لنقل الرسائل الاقحامية، فإن الهيكلية التنظيمية لمحاربة الرسائل الاقحامية في المملكة حددت المتطلبات اللازمة لإرسال الرسائل القانونية بصفة مشروعة.

- المعايير اللازمة لتحديد ما إذا كانت الرسالة الالكترونية المرسله قانونية تلخص فيما يلي:
1. يجب الحصول على موافقة صريحة أو ضمنية من المرسل إليه قبل إرسال الرسائل التجارية.
  2. كل الرسائل التجارية الالكترونية التي تروج لمنتجات أو خدمات يجب أن تتضمن طريقة فعالة لإلغاء الاشتراك.
  3. كل الرسائل التجارية الالكترونية يجب أن تتضمن عنوان بريد الكتروني أو رقم هاتف صحيح، لتمكين المرسل إليه من الاتصال في المرسل في حال أراد ذلك.

#### 4.1.7 (SPAM sent from or received in the Kingdom of Saudi Arabia)

- قوانين مكافحة الرسائل الاقحامية ستطبق على جميع الرسائل المرسله من المملكة أو المرسله إلى داخل المملكة من قبل أشخاص سعوديين مقيمين في الخارج.
- مع مراعاة الطابع الدولي للرسائل الاقحامية:

- 1. قوانين مكافحة الرسائل الاقحامية ستطبق على جميع الرسائل المرسله من داخل المملكة إلى أي مكان في العالم.



- 2. الرسائل الاقتحامية المرسله من قبل مواطنين سعوديين من خارج المملكة العربية السعودية إلى داخل المملكة ستطبق عليها أيضا قوانين مكافحة الرسائل الاقتحامية.

علما بان الرسائل الاقتحامية القادمة من خارج المملكة، أو المرسله من غير السعوديون ستعالج من خلال الاتفاقات الدولية.

#### (Breadth of Liability)

4.1.8

- تقع المسؤولية وطائلة العقوبة على المرسل بالإضافة إلى كل مروج أو مستفيد إلحاقى من أشخاص حقيقيين أو اعتباريين استفاد بمعرفة مسبقة.

لمنع المؤسسات التجارية من التستر خلف مرسلي الرسائل الاقتحامية، ولضمان وقوع الإجراءات القانونية الكاملة على جميع المستفيدين من الرسائل الاقتحامية، وتماشيا مع الممارسات العالمية المثلى وأنظمة مكافحة الرسائل الاقتحامية<sup>6</sup>، قررت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أنه بالإضافة إلى معاقبة مرسل الرسائل الاقتحامية، فانه سوف يعاقب أيضا أي شخص أو منظمة تروج أو تستفيد من الرسائل الاقتحامية.

#### (Exemptions)

4.1.9

- المؤسسات والهيئات الحكومية ستكون معفاة عند إرسال رسائل لأغراض رسمية.

منع إرسال الرسائل الاقتحامية لا يشمل جميع أنواع الرسائل الغير مطلوبة. إن قانون محاربة الرسائل الاقتحامية في السعودية سوف يستثني الرسائل الالكترونية التي ترسل بإذن الحكومة السعودية أو هيئة اعتبارية تمثلها لأغراض رسمية. علما بأنه قد يتم إضافة إعفاءات أخرى إذا لزم الأمر.

4.1.10

#### (Dictionary Attacks and Address Harvesting Software)

- يمنع استخدام التركيب العشوائي للعناوين الالكترونية بجميع أشكاله.

للتقليل من الرسائل الاقتحامية، يمنع:

- توريد أو اقتناء أو استعمال الجمع العشوائي للعناوين الالكترونية (-Address harvesting).
- توريد أو اقتناء أو استخدام عناوين تم جمعها عن طريق الجمع العشوائي للعناوين الالكترونية.

<sup>6</sup> الدول المتماشية مع أفضل الممارسات هذه تشمل: الولايات المتحدة وكندا واستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا وماليزيا، الخ



- إرسال رسائل الكترونية إلى المستخدمين من خلال استخدام التركيب العشوائي للعناوين الالكترونية (dictionary attack) أو برامج تجميع العناوين.

#### (Private Right of Action)

4.1.11

- يحق فقط للجهة الرسمية التنفيذية رفع دعاوى على مرسل الراسل الاقتحامية.
- يحق للأشخاص والمنظمات اللجوء إلى القضاء في حال تعرضهم لضرر أو خسارة ناتجة عن الراسل الاقتحامية.

- لن يكون هناك حق الادعاء الشخصي لأي فرد أو منظمة عدا الجهة الرسمية التنفيذية مع الحفاظ على حق الأفراد والمنظمات في اللجوء إلى القانون. هذا الاتجاه المعتمزم إتباعه لاحظ ما يلي:
- حق الادعاء الشخصي لأي فرد أو منظمة سوف يؤدي إلى التكلفة الباهظة على الأفراد أو المؤسسات التجارية ولن يعود عليهم بالفائدة المرجوة، ناهيك عن نقص الموارد الكافية لجمع الأدلة اللازمة لرفع دعوى قانونية.
  - الراسل الاقتحامية دائما تؤثر على أكثر من شخص أو منظمة وعند الحاجة يمكن تحقيق الكفاءة في الملاحقة والعقوبات.
  - تجنب تحميل القضاء أعباء مهولة من القضايا والمطالبات بالتعويض.
  - يحق للجهة الرسمية التنفيذية تحدد الأولويات وتركيز الموارد على كبار المخالفين والقضايا.

#### (Privacy)

4.1.12

- يمنع استخدام عناوين المراسلة الالكترونية للأفراد والمؤسسات في المملكة (مثل عناوين البريد الالكتروني، وأرقام الهاتف المحمول، وعناوين البلوتوث، وأرقام الفاكس، وأسماء المحادثة الفورية، الخ) لأغراض أخرى غير تلك التي من أجلها تم جمعها من الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين.

بالتوافق مع اللوائح الحالية لتنظيم الخصوصية في المملكة، فإنه يمنع إرسال أي رسالة اقتحامية يمكن أن تؤثر على خصوصية الفرد أو المنظمات في المملكة. إن إساءة استخدام عناوين المراسلة وأرقام الاتصال تشمل:

- استخدامها دون إذن مسبق.
- استخدامها في أغراض خلاف المتفق عليها أو المقصودة.
- جمع عناوين البريد الالكتروني أو أرقام الاتصال بنية البيع.
- شراء قوائم عناوين المراسلة أو أرقام الاتصال.

## (Sanctions) 4.1.13

• العقوبات ستفرض على انتهاك تشريعات مكافحة الرسائل الاحتمالية بموجب اللوائح و القوانين السائدة.

الحد بشكل فعال من الرسائل الاحتمالية يتطلب تطبيق الجزاءات. وسوف يتم تطبيق الجزاءات في حالة انتهاك تشريعات مكافحة الرسائل الاحتمالية بموجب اللوائح والقوانين الرسمية. كما انه يمكن فرض عقوبات أخرى على أساس محتوى الرسالة. ومثال ذلك: إذا كان محتوى الرسالة المرسله معارض للقيم السائدة المعرفة والمفروضة ضمن إطار قانون مكافحة الجرائم الالكترونية.

## (Enforcement) 4.2

(Enforcement jurisdiction 4.2.1

distribution)

• سوف تكون هناك جهة واحدة حصرية مسؤولة عن فرض التشريعات الخاصة بمكافحة الرسائل الاحتمالية.

سوف تكون هناك وكالة واحدة حصرية مسؤولة عن فرض التشريعات الخاصة بمكافحة الرسائل الاحتمالية. كما انه سوف يتم اختيار هذه الوكالة بناءا على الإطار التشريعي النهائي.

(Nodal Agency – 4.2.2

International Issues)

• سوف تكون هناك جهة واحدة حصرية في المملكة العربية السعودية مسؤولة عن التنسيق والاتصال الدولي لجميع الأنشطة الدولية الخاصة بالرسائل الاحتمالية.

لضمان سلطة تنفيذية قوية، ووفقا للممارسات المثلى<sup>7</sup>، سوف يتم تكليف وكالة واحدة داخل المملكة وذلك لتكون مسؤولة عن تنسيق القضايا الدولية، وهذه الوكالة سوف تعتبر نقطة الاتصال الوحيدة للتعامل مع قضايا ونشاطات الرسائل الاحتمالية على المستوى الدولي.

7 حتى عندما يكون هناك عدد من الوكالات مشاركة في العملية التنفيذية، فإنه يكون هناك دائما وكالة مركزية واحدة تأخذ دور المنسق وتعمل كنقطة اتصال مع العالم

4.2.3

### (CERT and Publishing “Black Lists”)

- إن المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات في هيئة الاتصالات و تقنية المعلومات سيزود مقدمي خدمات الانترنت ومقدمي الخدمات بانتظام بقائمة بالعناوين الإلكترونية لكبار المخالفين والمعروفين بإرسال كميات كبيرة من الرسائل الاحتمالية.

إنه لمن الضروري السعي إلى الحد من كمية الرسائل الاحتمالية المرسلة وذلك عن طريق التنسيق بين هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومقدمي خدمة الإنترنت لمنع وصول الرسائل الاحتمالية عن طريق كبار المخالفين المعروفين على الصعيدين الوطني والدولي. وللمساعدة في تحقيق ذلك سيزود المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بانتظام مقدمي الخدمات المرخصين بقائمة محدثة باستمرار بعناوين كبار المخالفين المعروفين، وذلك بهدف إيقاف الرسائل الاحتمالية المرسلة من طرفهم.

4.2.4

(Single

### Point of Reporting)

- سوف تكون هناك جهة اتصال واحدة حصرية لتلقي البلاغات عن جميع الرسائل الاحتمالية في المملكة العربية السعودية.

سيتم تحديد نقطة اتصال واحدة للإبلاغ عن جميع الرسائل الاحتمالية في المملكة العربية السعودية وذلك لتسهيل عملية استلام الشكاوى.

4.2.5

### (Investigative power)

- ستمنح الجهة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ قانون مكافحة الرسائل الاحتمالية الصلاحيات اللازمة للتحقيق.

تعتبر سلطة إجراء التحقيقات وجمع الأدلة والمعلومات ضرورية لتطبيق الأنظمة بشكل ايجابي. وتبعاً لذلك فإن الجهة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ أنظمة الحد من الرسائل الاحتمالية ستمنح الصلاحيات اللازمة للتحقيق وسيتم تمكينها من مصادرة الأدلة الإلكترونية وتحليلها لتتمكن من جمع الأدلة والمعلومات المطلوبة.

4.2.6

### (Prosecuting)

- ستتخصص صلاحية محاكمة المخالفين في جهة واحدة حصرية.

سوف تكون هناك وكالة واحدة مسؤولة عن مقاضاة مخالي التشريعات الموضوعه لمكافحة إرسال الرسائل الاحتمالية. كما انه سيتم اختيار هذه الوكالة بناء على الإطار التشريعي النهائي.

## (Industry Driven Initiative) 4.3

### (Code of Conduct) 4.3.1

- سيتم تحرير لائحة ضوابط سلوكية ذات صلة بالرسائل الإقحامية لجميع مقدمي خدمات الانترنت والمسوقين الالكترونيين.
- من المفضل أن تكون لائحة الضوابط السلوكية إلزامية لهذه الجهات.
- سيتم تشجيع مقدمي خدمات الجوال على التوقيع على لائحة الضوابط السلوكية المقدمة من GSMA.

لتشجيع المشاركة في التنظيم، سيتم تقديم لائحة ضوابط سلوكية ذات صلة بالرسائل الإقحامية لمقدمي خدمات الانترنت والمسوقين الالكترونيين. ومن الأفضل أن تكون هذه الضوابط ملزمة للجميع. ونظراً إلى وجود لائحة ضوابط سلوكية مقدمة من النظام العالمي للهواتف المتنقلة **GSMA** فإنه سيتم التشجيع للتوقيع عليها.

## (Education and Awareness) 4.4

### (Education and Awareness) 4.4.1

#### Campaigns)

- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ستتحمل مسؤولية ضمان استمرار برامج التوعية وسوف تتاح تلك البرامج لجميع أصحاب الشأن من مستخدمين وأصحاب العمل، مسؤولي التسويق الالكتروني، ومقدمي الخدمات.

زيادة التعليم والوعي هي جزء أساسي من إستراتيجية شاملة لمكافحة الرسائل الإقحامية. ولهذا السبب سوف يتم إدارة وتقديم برامج للتوعية من قبل المؤسسة التنظيمية لجميع أصحاب الشأن من أصحاب العمل، مسؤولي التسويق الالكتروني، ومقدمي الخدمات في المملكة العربية السعودية.

## (SPAM Measurement) 4.5

### (SPAM Measurement) 4.5.1

#### Program)

- سوف تتأكد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بأن برنامجاً شاملاً لقياس وضع الرسائل الإقحامية قد تم إعداده وأن يتم تقديم تقارير عنه بشكل منتظم.

إن قياس وضع الرسائل الاقتحامية يعتبر عنصرا ضروريا للتمكين من فهم فعالية الحلول المستخدمة لمكافحة الرسائل الاقتحامية. نظرا لذلك، سوف يتم بإذن الله إعداد برنامجا مستقيضا لمتابعة وضع الرسائل الاقتحامية في المملكة، وكما سيتم تقديم تقارير عنه لأصحاب العلاقة بصفة دورية.

## (International Cooperation And Exchange)

### (Participation in Regulatory and Sharing Information Bodies)

4.6

4.6.1

- المملكة العربية السعودية سوف تتعاون وتشارك بفعالية مع جميع المؤسسات التشريعية المعنية بمكافحة الرسائل الاقتحامية و مع هيئات تبادل المعلومات ذات العلاقة.

في ضوء الاتجاهات الدولية وتوصيات الممارسات المثلى العالمية سوف تشارك المملكة العربية السعودية دوليا على المستوى التشريعي من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم ( **Memorandum of Understanding** ) التابعة للهيئات الدولية التي تعمل على مكافحة الرسائل الاقتحامية.

سوف تشارك المملكة أيضا مع المبادرات والهيئات العالمية المختصة بتبادل المعلومات للإفادة والاستفادة، ولرفع مستوى التوعية، ولتطوير التوجيهات واللوائح ( **Codes** ) الدولية وتفعيل الممارسات المثلى.

.5

|                 | APEC                         | 1  |
|-----------------|------------------------------|----|
| (Anti-Phishing) | APWG                         | 2  |
|                 | CITC                         | 3  |
| :               | Ancillary elements<br>)<br>( | 4  |
|                 | Bulk<br>)<br>/<br>(          | 5  |
|                 | Computer service<br>)<br>(   | 6  |
|                 | Consent<br>( )               | 7  |
|                 | Damage<br>( )                | 8  |
|                 | Dictionary attacks<br>)<br>( | 9  |
| ( )             | Email Client<br>)<br>(       | 10 |
| ( )             | Email Server<br>)<br>(       | 11 |
| ( )             | Explicit consent             | 12 |

|     | ) )<br>( )                            |    |
|-----|---------------------------------------|----|
|     | EY                                    | 13 |
|     | Function<br>( )                       | 14 |
|     | Governor<br>( )                       | 15 |
| " " | Headers<br>( )                        | 16 |
|     | IETF<br>( )                           | 17 |
|     | Implicit/Inferred consent<br>( )      | 18 |
|     | Information Network / Internet<br>( ) | 19 |
|     | Information System<br>( )             | 20 |
|     | Intercept<br>( )                      | 21 |
|     | ITU<br>( )                            | 22 |
| :   | LAP<br>( )                            | 23 |

|            | Liability<br>( )                   | <b>24</b> |
|------------|------------------------------------|-----------|
|            | MAAWG<br>( )                       | <b>25</b> |
| ( )<br>( ) | Message Service Provider<br>( )    | <b>26</b> |
| ( )        | MMS<br>( )                         | <b>27</b> |
|            | OECD<br>( )                        | <b>28</b> |
|            | Regulator<br>( )                   | <b>29</b> |
|            | Right to recourse<br>( )           | <b>30</b> |
|            | Sanctions<br>( )                   | <b>31</b> |
| ( )<br>160 | Short Message Service (SMS)<br>( ) | <b>32</b> |
| (URL)      | Site<br>( )                        | <b>33</b> |

|  | Software<br>( )                 | <b>34</b> |
|--|---------------------------------|-----------|
|  | Spam metrics<br>( )             | <b>35</b> |
|  | Spammer<br>( )                  | <b>36</b> |
|  | Technology<br>Neutral<br>( )    | <b>37</b> |
|  | Technology<br>Specific<br>( / ) | <b>38</b> |
|  | WGIG<br>( )                     | <b>39</b> |